شكرا سيدي الرئيس!

السيدات والسادة ..

إن الحديث عن حلول دائمة لحقوق الأقليات عقب الأزمات، هو الأمر الذي يجب البدء في التباحث حوله، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في أعقاب سنوات شهدت تغيرات حادة خلقت في العديد من الدول عدة أزمات على المستوى الإنساني، وهي أزمات تكون مضاعفة في حالة الأقليات، خاصة إن كانت تلك الأزمات مبنية على أساس تمييز عرقي، ديني، طائفي أو لغوي، فممارسات داعش على سبيل المثال في سوريا والعراق هي ممارسات وحشية، إلا أنها أكثر وطأة تجاه الأقليات الدينية في الدولتين.

تختلف درجة الأزمات ونتائجها من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب العديد من المعطيات التاريخية والإجتماعية والسياسية والثقافية، أما في مصر، فقد برهن المصريون في أثناء ثورة يناير أن لديهم القدرة على إيجاد سبل للعيش المشترك، وتقبل كل مكون إجتماعي للآخر في إطار وطني يشمل كل المصريين، في تجانس أبهر العالم أجمع، إلا أن ذلك الوضع سرعان ما تغير، وبدأت المشاحنات الطائفية والعرقية تتسلل مرة أخرى إلى البنية المجتمعية المصرية، مدفوعة من أصحاب المصالح في الداخل، ومدعومة من العديد من الأطراف في الخارج إما خوفا من إنتقال حالة الثورة المصرية إليها مما يعد تهديدا لدعائمها، أو لإرتباط مصالحها بشكل مباشر بحالة الإحتقان في مصر.

أما بعد تلك الحالة الثورية، وعلى الرغم من العديد من الإخفاقات، إلا ان هناك نجاحات يمكن البدء منها كقاعدة نحو الحلول الدائمة فيما يتعلق بقضايا الأقليات، بل يجب السعي من أجل تحويلها إلى قوانين وممارسة على أرض الواقع، فعلى المستوى الدستوري، المادة رقم 53 من الدستور والتي نصت على "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعى، أو الانتماء السياسى أو الجغرافى، أو لأى سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض"، ومن جهتنا نعلن عن استعدادنا الكامل لأي مساعدة سواء قانونية أو بحثية من أجل خروج هذا القانون وإنشاء هذه المفوضية بالشكل الذي يليق بسمعة ومكانة مصر الحضارية.

من جهة أخرى، فنحن لدينا قناعة كاملة أن إشكاليات الأقليات في مصر في الأساس هي مشكلات ثقافية، نتج عنها جهل من جميع الأطراف بجميع الأطراف، وساعد في تحويل هذا الجهل إلى ممارسات عدائية بين المكونات المجتمعية المصرية العديد من العناصر، أهمها المناهج الدراسية بشكل عام والدينية بشكل خاص، فتاريخ الأقباط والنوبيين في المناهج الدراسية بالكاد تم ذكره، أما المناهج الدينية فتحتوي على كم من التحريض والحض على العنف تجاه الآخر مما قد يؤدي لإشتعال الموقف بشكل كبير قد يصعب السيطرة عليه، خاصة وأنه يعطي سند شرعي للممارسة العنف، وهو ما عبرت عنه الإدارة المصرية برغبتها في إحداث تغيير في الخطاب الديني، إلا أننا نطالب بأن يكون التغيير ذلك أعم وأشمل ويتجاوز الخطاب الديني منفردا ليشمل عموم الثقافة من أجل خلق مناخ للتعايش السلمي بين المصريين.

كما لا يمكننا إنكار حقيقة أن تعامل الدولة مع إشكاليات الأقباط، واقتصار الحلول التي تقدمها على الحلول الأمنية، بل ومحاولتها لتوفيق الأوضاع بين أطراف المشكلة عرفيا خارج إطار القانون قد ساهم في زيادة وتيرة التوتر والعنف بين المكونات المجتمعية بشكل كبير، فأصبحت الممارسات التمييزية تجاه الأقليات تتم بشئ من الأريحية لدى الجناة لقناعتهم بأنهم لن يتلقوا الردع المناسب، ونحن نرى أن الحل الأمثل لمشاكل الأقليات يجب أن يكون إجتماعي سياسي في المقام الأول، وليس أمنيا.

ولذلك أتقدم بالتوصيات التالية:

التوصيات رقم 26، 27، 28، 31

كما أوصي بأن تتضافي جهود المجتمع الدولي من أجل الخروج بتعريف محدد وواضح للأقليات، ملزم لجميع الدول الموقعة على المواثيق والعهود الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

السيدات والسادة، الماضي قد ذهب، والحاضر يبدأ الأن، وأرجو أن تتضافر جهودنا اليوم من أجل مستقبل يحظى فيه الجميع بالسلام.

شكرا.